شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

خصخصة الكهرباء.. ما المعنى؟

تركتنا الحكومة في حيص بيص من أمرنا في ما خصّ مشروع خصخصة الكهرباء، وأعطتنا لحافاً قصيراً ليس في وسعه تغطية الرأس والقدمين في الآن ذاته.

نحن، في معظمنا وربمّا كلّنا، لا نعرف بالضبط ما هي مزايا هذا المشروع كيما تُلحّ الحكومة في تطبيقه كل هذا الإلحاح، ما جعل الكثيرين منّا يرفضون المشروع من دون معرفة تامّة به في الغالب، وعلى طريقة "حشرٌ مع الناس عيد".

قد تكون في المشروع فائدة ومنفعة على صعيد التجهيز المتواصل بالكهرباء، وعلى صعيد الأسعار أيضاً لجهة تخفيضها، فكان لابدّ من توعية الناس بهذا، والتوعية تكون بتزويدهم بالمعلومات الكاملة والتفاصيل "المُمِلّة" ليقبلوا بالمشروع ويتحمّسوا له بدلاً من أن يرفضوه إلى درجة تنظيم التظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات. كان لابدّ، في هذا السياق، من الإيضاح للناس ما إذا كانت الخصخصة تختصّ بالتجهيز والجباية من دون الإنتاج أم بهذه كلها، وكان لابدّ كذلك من إيضاح الأسباب التي تحمل وزارة الكهرباء على اللجوء الى مشروع كهذا .. هل تكمن هذه الأسباب مثلاً في فشل الوزارة، بجيشها الجرّار من المهندسين والفنيين والموظفين الذين يكلفون الموازنة العامة للدولة مليارات الدنانير شهرياً، في إدارة هذا الملفّ؟ وإذا كان الأمر كذلك لماذا تتمسّك الوزارة بهذا الجيش العرمرم مادامه فاشلاً في تأدية مهمته؟

الموقف المعارض للمشروع يستند في الأساس إلى عدم الثقة بالحكومة (المعني بهذا الحكومات كلّها وبخاصة السابقة التي بدّدت عشرات مليارات الدولارات قيل إنها أنفقتْ على مشاريع إنتاج الكهرباء وحدها ليتبيّن لنا أنها لم تكن سوى مشاريع وهمية أو فاشلة وأنها وُضعت على الورق لزوم الفساد والإفساد.

رئاسة الوزراء وجّهت أخيراً بشنّ حملة في المحافظات لترغيب الناس في مشروع الخصخصة. قبل هذا كان يتعيّن على الحكومة، وبخاصة وزارة الكهرباء، أن تنظّم المؤتمرات الصحافية والندوات والاجتماعات العامة التي تقدّم فيها كامل المعلومات عن المشروع وتُجيب عن الأسئلة كافة التي يتداولها الناس، وخصوصاً لجهة تطمينهم بأنهم لن يحصلوا على خدمة ناقصة ولن يدفعوا رسوماً أكثر ممّا يدفعونه الآن. ولاستعادة ثقة الناس بالحكومة ومشاريعها يتعيّن الآن في إطار الحملة الحكومية أن يجري التوضيح بشأن مصير مئات المليارات التي أُنفقتْ سابقاً ولم تُسفر عن نتيجة للتخفيف عن المعاناة الرهيبة المتواصلة منذ نحو خمس عشرة سنة، فالناس يخشون الآن أن يكونوا من جديد ضحايا لمشروع فاشل أو وهمي (شبيه بمشروع صقر بغداد أو سواه مثلاً) يُستقطع من لقمتهم ومن صحتهم وتعليمهم ورفاههم .

البعض يقول إنّ الحملة المناهضة لمشروع الخصخصة تقف وراءها قوى تريد تكسير أقدام حكومة حيدر العبادي لإسقاطها قبل بلوغها موعد الانتخابات .. لنفترض أنّ هذا صحيح، فما الذي تفعله حكومة العبادي لإسقاط هذه "المؤامرة"؟

> رئاسة الوزراء وجّهت أخيراً بشنّ حملة في المحافظات لترغيب الناس في مشروع الخصخصة. قبل هذا كان يتعيّن على الحكومة، وبخاصة وزارة الكهرباء، أن تنظّم المؤتمرات الصحافية والندوات والاجتماعات العامة.

بغداد تخلّت عن 40 % من اختصاصاتها لكنّها مازالت تتدخّل

الحكومات المحليّة: الوزارات أفرغت نقل الصلاحيّات من محتواه

■ المحافظات تشكو عرقلة الماليّة: نؤيد التدرُّج في تطبيق اللامركزيّة

□ بغداد / محمد صباح

تعلّق الحكومات المحلية الأمل على وعود رئيس الوزراء بفك ارتباط صلاحيات ٩ وزارات قبل نهاية العام الحالي، لعدم الذهاب الى المحكمة الاتحادية لفك هذا الاشتباك الإداري.

ومنذ دخول قانون المحافظات حيز التنفيذ قبل أكثر من عام، إلا أن العديد من الوزارات، لاسيما المالية والصحة، تمتنع عن نقل صلاحياتها. فيما تواصل الوزارات، التي نقلت جزءا من صلاحياتها، التدخل بشؤون الدوائر التي باتت تحت إشراف الحكومات المحلية.

ويؤكد نواب أن نقل الصلاحيات لا يتجاوز الـ ٤٠٪ فقط.

وكان مجلس النواب قد أقر في دورته السابقة، التعديل الثاني لقانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

ويمنح القانون المحافظات المنتجة للنفط خمسة دولارات بدل دولار واحد عن كل برميل يتم استخراجه، كما يعطيها الحق بالتصرف بجزء كبير من إيرادات منافذها الحدودية. وينص القانون أيضا على سحب معظم صلاحيات الوزارات الخدمية ومنحها إلى الحكومات المحلية.

وبالاضافة الى التداخل التنفيذي، يصطدم نقل الصلاحيات بتداخل تشريعي. إذ يفضل مجلس النواب حسم قانون الانتخابات قبل المضي بإقرار التعديل الثالث لقانون المحافظات.

وأرجأ مجلس النواب، في شهر آب الماضي، التصويت على مشروع قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، لحين الانتهاء من إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية.

وارتأت هيئة مجلس النواب حل مشكلة التناقض الموجود بين فقرات قانون انتخابات مجالس المحافظات ومشروع قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات رقم (٢١) قبل المضي بتعديل القانون الاول. ويسعى البرلمان لحسم الجدل حول عدد أعضاء مجلس المحافظة، وتحديد مصير مجالس النواحي التي تطالب بعض الاطراف بإلغائها.

العبادي يترأس اجتماع المحافظات غير المنتظمة بأقليم.. (أرشيف)

ويقول مقرر لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب النائب رسول أبو حسنة، في تصريح لـ(المدى)، ان "التعديل الثالث على قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ يتضمن إلغاء مجالس النواحي وتقليل أعضاء مجالس المحافظات".

ويؤكد أبو حسنة ان "مشروع التعديل الثالث على قانون رقم (٢١) وصل حاليا إلى مرحلة التصويت والذي يتضمن ١٣ مادة"، لافتا الى "وجود خلاف بين الكتل السياسية حول إلغاء مجالس النواحي وتقليص أعضاء مجالس المحافظات".

ويوضح مقرر لجنة الأقاليم والمحافظات أبرز التغييرات التي طرأت على التعديل الثالث لقانون المحافظات بالقول بأنها "تتضمن إلغاء بعض صلاحيات المحافظ وأيضا تشترط على ان يكون نائب المحافظ من حملة شهادة البكالوريوس وليس الإعدادية على ان تكون لديه خدمة لا تقل عن عشر سنوات".

ويتابع أبو حسنة ان "التعديلات شملت أيضا دمج المستشارين مع معاوني المحافظ وألزمت بتحديد أعدادهم بثمانية أشخاص بعد نقل صلاحيات بعض الوزارات إلى المحافظات"، منوها الى أن "القانون النافذ يتيح لكل محافظ تعيين خمسة معاونين وسبعة مستشارين".

ويؤكد النائب عن محافظة المثنى بالقول "لا وجود لأي نقل للصلاحيات من قبل الوزارات الخدمية إلى مجالس المحافظات بسبب تشبث الوزارات بصلاحياتها وترفض نقلها للحكومات المحلية"، مشيرا الى ان "تشدد هذه الوزارات قلل في صلاحيات المحافظ عما كانت عليه قبل دخول قانون رقم ٢١ حيز التنفيذ".

وقرر رئيس الوزراء حيدر العبادي، بداية توليه منصبه، سحب الطعن الذي قدمته حكومة المالكي بقانون المحافظات.

مطالبا الوزارات (البلديات والأشغال العامة والإعمار والإسكان والعمل والشؤون الاجتماعية والتربية، والصحة والتخطيط، والزراعة والمالية والشباب والرياضة) والحكومات المحلية بتقديم مقترحاتها لتضمينها في التعديل الثاني للقانون.ويشير أبو حسنة إلى أن "بعض الوزارات منحت قسما بسيطا لا يتعدى ٤٠٪ من صلاحياتها للمحافظات، كوزارة الصحة التي مازالت تمانع في نقل ملف التعيينات وتوزيع الأدوية والنقل للأطباء". ولفت الى أن "الملفات التي نقلت من الصحة للحكومات المحلية لا تتعدى الترفيعات والتنقلات للموظفين من غير الأطباء".

وتتحجج أغلب الوزارات لعدم نقل صلاحياتها كاملة إلى مجالس المحافظات بإنها ستكون بلا أي مهام. وتبدي تحفظها على تطبيق فقرات قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ الذي يلزمها بفك الارتباط وتحقيق مبدأ اللامركزية .

وفي السياق ذاته، يقول محمود رضا، عضو لجنة الأقاليم البرلمانية، لـ(المدى) إن "لجنتنا ميتة ولم تتمكن على مدار الثلاثة أشهر الماضية من تحقيق اجتماع لها لمناقشة نقل صلاحيات الوزارات إلى الحكومات المحلية وموضوعات أخرى".

وأضاف رضا ان "رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية من كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن موجودا بسبب مقاطعة كتلته لجلسات مجلس النواب مما تعذر على نائب رئيس اللجنة والمقرر عقد اجتماع واحد لتداول ومناقشة الملفات المعنية بها لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية".

ويضيف النائب الكردي "هناك وزارات مازالت تماطل في نقل صلاحياتها إلى مجالس المحافظات استناداً إلى قانون رقم (٢١) النافذ"، لافتاً إلى أن "أكثر الوزارات تشددا في تطبيق ونقل صلاحياتها هي وزارة المالية في ما يتعلق بملف الإدارة".

ويوضح عضو لجنة الاقاليم بأن "وزارة المالية تعترض على نقل صلاحيات المنافذ الحدودية والبتر ودولار إلى مجالس المحافظات"، منوها إلى ان "قانون رقم ٢١ يمنح الحكومات المحلية حق تشريع قانون محلي ينظم آلية جباية الضريبة، الأمر الذي ترفضه وزارة المالية الاتحادية وتتحفظ عليه بشدة".

ويؤكد النائب محمود رضا أن "تطبيق مبدأ اللامركزية من دون نقل الإدارة المالية لا يحقق هذا المبدأ الذي نصت عليه مواد قانون رقم (٢١)"، لافتا إلى أن "أكثر الوزارات مرونة في التعامل مع ملف نقل الصلاحيات هي وزارتا التربية والصحة".وبشأن الوزارات المتلكئة بالتنازل عن صلاحياتها، يقول النائب عن كتلة التغيير "إنها تتعامل بانتقائية في تطبيق قانون نقل الصلاحيات إلى الحكومات المحلية"، كاشفا عن "وجود طلبات تقدمت بها بعض محافظات الوسط والجنوب أكدت فيها عدم رغبتها بنقل الصلاحيات من الوزارات المعنية، متحججة بعدم امتلاكها الإمكانات الكافية".بدورها تصف الحكومات المحلية نقل الصلاحيات إليها بأنها تجربة جديدة عليها، داعية إلى نقل الصلاحيات بشكل تدريجي تجنبا لخلق مشاكل ومعوقات في هذه العملية .

ويقول محافظ بغداد عطوان العطواني، لـ(المدى)، إن "نقل الصلاحيات إلى المحافظات بشكل مفاجئ قد يخلق مشاكل لهذه المحافظات على اعتبار ان الدولة العراقية لا تمتلك إمكانات وموارد تلبي احتياجات المحافظات".وأضاف العطواني ان "تعداد موظفي محافظة بغداد قبل فك الارتباط، الذي طُبّق في شهر نيسان الماضي، ما يقارب ١٩٩١ منتسباً يديرون شؤون المحافظة"، مستدركا بالقول "لكن بعد المباشرة بنقل الصلاحيات ارتفع عدد موظفي المحافظة إلى ٣٠٠ ألف موظف لإدارة شؤون المحافظة".

ويؤكد محافظ بغداد "كل الوزارات غير راغبة في نقل الصلاحيات، وخلقت بعض المعوقات لإفشال عمل المحافظات".

وتابع "حتى الوزارات التي فكّت ارتباطها مازالت تتدخل في ادارة شؤون الدوائر التي نقلتها إلى المحافظات"، مشيرا إلى ان "وزارة التربية مازالت تتدخل في تعيين مدراء المدارس واجازات الأربع سنوات".

ولفت العطواني الى ان "وزارة البلديات، التي دمجت مع الإعمار والإسكان، لم تقم بفك ملاكها وارتباطها"، متسائلا بالقول "كيف تقوم المحافظات بإدارة شؤونها بذاتها وفق هذه التداخلات والتلكؤات الحاصلة من قبل بعض الوزارات؟".

ويرى محافظ بغداد ان "الوزارات المتلكئة تراهن على إفشال المحافظات في أداء مهمتها وعدم استطاعتها توفير وتسديد رواتب الموظفين بعدما دخل فك الارتباط حيز التنفيذ في شهر نيسان الماضي". ويؤكد ان "محافظة بغداد تمكنت من دفع الرواتب لكل الأشهر باستثناء التلكؤ الذي حصل في الشهر الجاري نظرا لعدم توفر السيولة النقدية في نهاية كل سنة".

ويتابع عطوان العطواني "في اجتماع اللجنة التنسيقية الحكومية أبلغ رئيس مجلس الوزراء وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزيرة البلديات والإعمار والإسكان المباشرة بنقل الصلاحيات لكل الدوائر على ان تتم قبل نهاية العام الحالي". ويشير محافظ بغداد الى "وجود ثلاث وزارات لم تقم بنقل صلاحياتها، وهي العمل والشؤون الاجتماعية، والبلديات التي اندمجت مع الإعمار والإسكان، بالاضافة الى وزارة المالية". ولفت الى أن "ما يقارب ٩٠٪ من ملاكات البلديات ستنتقل إلى مجالس المحافظات".وحول الوزارات التي نقلت بعضا من صلاحياتها، يشير العطواني الى "التربية والصحة والزراعة والشباب والرياضة".ويستدرك بالقول "لو تعاملت وزارة المالية بمرونة في نقل صلاحياتها لحلت الكثير من الأمور عبر تسهيل السيولة النقدية للحكومات المحلية عبر نقل بعض الدوائر للمحافظات".

وينوه العطواني إلى أن "الوزارات التي نقلت كوادرها ودوائرها إلى مجالس المحافظات مازالت تتدخل في عمل هذه الدوائر في ما يتعلق ببعض الموظفين ورؤساء الأقسام". ويردف ان "الحكومات المحلية ترى إما نقل هذه الصلاحيات بشكل كامل أو عودتها للوزارات".

ويؤكد محافظ بغداد ان "رئيس مجلس الوزراء مع نقل الصلاحيات مما يمنح الحكومات المحلية أملاً بعدم المضي إلى المحكمة الاتحادية"، نافياً أن تكون الحكومات المحلية تهدد باللجوء الى القضاء لحل هذا الاشتباك.

مجلس الأمن: العراق خرج من الفصل السابع

□ بغداد / المدى

أصدر مجلس الأمن الدولي، أمس، قراراً جديداً أغلق بموجبه التزامات العراق في ملف النفط مقابل الغذاء ضمن أحكام الفصل السابع.

ويتيح قرار إخراج العراق من الفصل السابع بالحصول على الأموال المجمدة في البنوك الخارجية وفي صندوق تنمية العراق، وخروجها من برنامج "النفط مقابل الغذاء".

وقال أحمد محجوب، المتحدث باسم وزارة الخارجية، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "بعد سلسلة النجاحات الدبلوماسية التي حققتها وزارة الخارجية العراقية فقد تكللت جهودها بإصدار قرار من مجلس الامن الدولي بخروج العراق من الفصل السابع في برنامج النفط مقابل الغذاء واستعادته لوضعه الطبيعي ومكانته الدولية".

وأضاف محجوب ان "ذلك جاء بعد استكمال العراق جميع الالتزامات الخاصة بالبرنامج".

يذكر أن مجلس الأمن الدولي صوت في الـ(٢٧ من حزيران ٢٠١٣) بالاجماع على القرار رقم ٢١٠٧ الذي يخرج العراق جزئيا من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وإنهاء مهمة المنسق الخاص للأمم المتحدة المسؤول عن ملفي المفقودين والممتلكات الكويتية.

وأعلن العراق في الـ٢٦ من كانون الاول ٢٠١٦، استكمال أحد الالتزامين الأخيرين لقرار خروجه من الفصل السابع، فيما أكد أن الالتزام المتبقي يتعلق بتعويضات الكويت.

حق الردّ

إلى/ جريدة المدى
م/ ردٌّ صحفيٌّ
تحية طيبة

نشرت صحيفتكم بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٩ متابعةً صحفيّةً تحت عنوان "العراق يستعين بثاني فريق دوليٍّ لمراجعة تعاقداته منذ ٢٠٠٣"؛ وبغية تصحيحٍ بعضِ المعلومات الواردة فيها يسرُّنا الوقوف معكم على تفاصيلها.

لقد أوردت المتابعة خطأً عبارة "رئيس هيأة النزاهة" وأسندت له أقوالاً في وقتٍ إنَّ المُتحدِّث كان "رئيس لجنة النزاهة البرلمانيَّة السيِّد طلال الزوبعي"، فيما تحدَّثت عن إصدار القضاء قراراتٍ ومُذكِّرات قبضٍ واستقدامٍ بحقِّ مسؤولين ووزراءٍ ومحافظين حاليِّين وسابقين على أثر تحقيقاتٍ لفريق التحقيق الدوليِّ، والصحيح أنَّ تلك الإحصائيَّات مُستقاةٌ من تقارير هيأة النزاهة الفصليَّة والسنويَّة المُثبتة على موقعها الرسميِّ وليس كما ورد في المتابعة، حيث دأبت الهيأة على الإعلان عنها بين الفينة والأخرى عبر وسائل الإعلام، حيث إنَّ المعلومات التي أوردتها المتابعة ليست بالجديدة.

لقد أوردت المتابعة خطأً عبارة "رئيس هيأة النزاهة" بقصد رئيس لجنة النزاهة البرلمانيَّة، وأسندت له القول بأنَّ "الفريق الأمميّ الجديد سيُباشر عمله مطلع شهر كانون الأول المقبل، وسيشمل مراجعةً شاملةً وكاملةً لكلِّ عقود وملفَّات الدولة العراقيَّة منذ عام ٢٠٠٣ مع متابعة عمل الأجهزة الرقابيَّة". فيما عادت للخطأ ذاته بذكر عبارة "رئيس هيأة النزاهة" بقصد رئيس لجنة النزاهة البرلمانيَّة، وأسندت له القول بأنَّ "هناك أكثر من ستين عضواً في مجلس محافظة عليهم مُذكِّرات قبضٍ يُضافُ لهم عددٌ من النُّوَّاب الحاليِّين ممَّن كانوا يشغلون مناصب في الحكومة السابقة".

إنَّ الهيأة في الوقت الذي تُعبِّر فيه عن استغرابها من إقحام صفة رئيسها في تلك المتابعة، فإنَّها لا تجد مُسوِّغاً للخلط بين عملها بعدِّها جهةً رقابيَّةً مُستقلَّةً تعمل بموجب قانونها النافذ رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١، ولها مُخرجات عمل مُثبتةٌ منشورةٌ ومطبوعةٌ ومُوزَّعةٌ بين وسائل الإعلام ، واختصاص وعمل جهات أخرى؛ الأمر الذي يدعونا إلى مطالبة جريدتكم الزاهرة بإزالة اللبس والنشر؛ عملاً بمبدأ حقِّ الردِّ، وتبقى الهيأة مُتحفِّظةً على كلِّ المعلومات الواردة في المتابعة على لسان السيِّد رئيس لجنة النزاهة البرلمانيَّة؛ كونها غير صحيحة البتَّة، ولا تُعبِّرُ عن الواقع؛ كون الفريق الموجود هو لتقديم المشورة لمُحقِّقي الهيأة وليس لإجراء التحقيق.

المركز الإعلامي - هيأة النزاهة

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون